


6

مفاهيم الليبرتارية وروادها

# السلام والتوافق الدولي


• ريتشارد كوبدين
• ايرل سي. رافينال
• لودفيغ فون ميزس
• تيد غالين كاربنتر



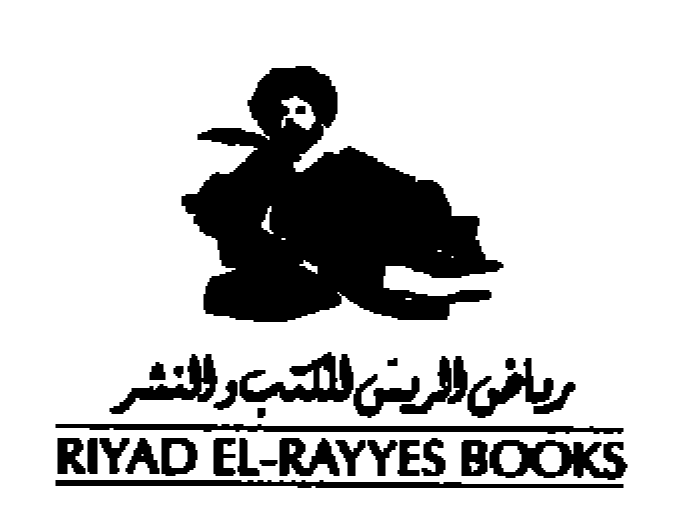

# السلام والتوافق الدولي




مفاهيم الليبرتارية وروادها

# السلام والتوافق الدولي


- ريتشارد كوبدين
- ايرل سي. رافينال
- لودفيغ فون ميزس
- تيد غالين كاربنتر

# The Libertarian Reader (6)

(Ed). David Boaz



First Published in May 2008

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 - 21- 360 - 7



## مفاهيم الليبرتارية وروادها (٦)

**تحرير: ديفيد بوز**
**ترجمة: صلاح عبدالحق/الأردن**
**مراجعة وتدقيق: فادي حدادين/الأردن**

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ٢٠٠٨

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: يارا خوري
(محترف بيروت غرافيكس)
صورة الغلاف: Liberty
Istanbul Archaeology Museum

# المحتويات

# تعريف

رأى الليبراليون الكلاسيكيون أن الحرب هي البلاء الأكبر الذي يمكن لسلطة الدولة أن تجعله يحيق بالمجتمع. الإنسانيون، شأنهم شأن المسيحيين، وآخرون كثيرون أبدوا اشمئزازهم من المذابح الجماعية التي تتصف بها الحروب. لكن الليبراليين أضافوا شيئاً آخر إلى الحجج التي ساقوها ضد الحرب كما يتبين من مقال لودفيغ فون ميزس في هذا الجزء من السلسلة. الليبراليون أدركوا أن الحرب تمزق الأشكال السليمة من التعاون: العائلات، علاقات الأعمال، والمجتمع المدني. وأنها كذلك تلحق دماراً بمجمل عملية التعاون الاجتماعي والتخطيط بعيد المدى. تبعاً لذلك، فقد كان

أحد الأهداف الرئيسية لليبرالية هو منع الملوك من تعريض رعاياهم للأخطار في حروب لا ضرورة لها. وقد أكد آدم سميث أنه ليس هناك الكثير مما يلزم لإيجاد مجتمع ينعم بالسعادة والرخاء أكثر من «سلامٍ وضرائب سهلة وإدارةٍ مقبولة للعدالة».

كذلك أدرك الليبراليون أيضاً أن الحرب توجد حكومات كبيرة، فقد وفرت الحرب عبر التاريخ مبررات للحكومات للاستحواذ على المال والسلطة ووضع المجتمع تحت تنظيم صارم. وقد كتب توماس باين قائلاً بأن بوسع مراقبٍ للحكومة البريطانية أن يتوصل إلى الاستنتاج بأن «الضرائب لم تكن تجبى من أجل الحرب بل كانت الحروب تشن لجباية الضرائب». أي أنه يبدو أن الحكومة الإنكليزية والحكومات الأوروبية الأخرى كانوا يشتبكون في معارك من أجل «سلب مواطني بلادهم عن طريق الضرائب». وكتب راندولف بورن وهو ليبراليٌّ عاش في أوائل القرن العشرين، كتب ببساطة «أن الحرب هي صحة الدولة»؛ إنها الوسيلة الوحيدة لتكوين غريزة القطيع في مجتمع حر والطريقة الأفضل لتوسيع سلطات الحكومة. الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأميركية، الذين أسعدهم تحررهم من حروب أوروبية لا نهاية لها، وضعوا لحكومتهم الجديدة مبادئ أساسية للسلم والحيادية. الأميركيون رأوا في المحيط الأطلسي الشاسع حماية كبرى لهم من المكائد الأوروبية. وقرر الكونغرس القاري في بيان له عام ١٧٨٣ أن «المصالح الحقيقية للولايات تقتضي بأنه ينبغي ألا تكون لهم سوى أقل صلة ممكنة مع سياسات الشعوب الأوروبية ونزاعاتها». وكتب جورج واشنطن إلى صديق فرنسي له عام ١٧٨٨

«إننا ونحن مفصولون بهذا العالم الواسع من المياه عن الشعوب الأخرى، فلا بد لنا إذا توخينا الحكمة من تجنب الانزلاق إلى متاهات سياسات تلك الشعوب والانخراط في حروبهم المدمرة». وفي خطابه الوداعي، أبلغ واشنطن الأمة أن «قاعدة السلوك الكبرى بالنسبة لنا، في ما يتعلق بالشعوب الأخرى، هي أن تكون علاقاتنا التجارية معهم ذات أقلّ صلة سياسية ممكنة».

ووصف توماس جيفرسون السياسة الأميركية الخارجية في خطاب تنصيبه الرئاسي بأنها «السلامُ والتجارة والصداقة المخلصة مع جميع الشعوب ـ دون الدخول في تحالفات مع أحد».

أما جون كوينسي آدامز، الذي كان ابناً لأحد المؤسسين البارزين، والذي أصبح هو نفسه في المستقبل أحد رؤساء الولايات المتحدة، فقد عبر عن وجهة النظر الأميركية في السياسة الخارجية في خطاب له أثناء الاحتفال بذكرى الرابع من تموز (يوليو) عام ١٨٢١ عندما كان يشغل منصب وزير خارجية الرئيس جيمس مونرو:

«حيثما يكونُ مستوى الحرية والاستقلال أو سيكون، سيكونُ هناك قلب أميركا وبركتها وصلواتها. لكنها لن تذهب للخارج بحثاً عن وحوشٍ لقتلها. إنها الداعيةُ بالخير لحرية واستقلال جميع الشعوب، والبطلةُ والمدافعةُ عن حريتها واستقلالها هي نفسها... إنها تعلم جيداً أنها ما إن تنضوي تحت راياتٍ أخرى غير رايتها، حتى لو كانت رايات استقلالٍ خارجي، فإنها ستورط نفسها في ما هو أبعد من قوة التحرير، لتدخل في حروب المصالح، والمكائد،

والأطماع الفردية، والحسد، والطموحات التي تتلون بالحرية وتغتصب معايير الحرية. وستتحول شعاراتها الأساسية لسياساتها من الحرية إلى القوة... قد تصبح المهيمنة على شؤون العالم، لكنها لن تكون بعد ذلك المالكة لروحها!».

الليبراليون الأوروبيون حسدوا الجمهورية الأميركية المسالمة وجعلوا السلام والتجارة الحرة مبادئ رئيسية لهم. وأشار الليبراليون الإنكليز والفرنسيون في القرن التاسع عشر استناداً إلى تحليلات ديفيد هيوم وآدم سميث إلى أن البلدان تستفيد من ازدهار جيرانها الذين لديهم ما هو أفضل في مجال التجارة. وأكدوا أنه «إذا لم تعبر السلع الحدود، فإن الجيوش ستعبر». وقد عمل كل من ريتشارد كوبدين وجون برايت وعددٌ آخر من التجار الإنكليز الأحرار ـ الذين كانوا يُعرفون غالباً بأحرار مدرسة مانشستر ـ عملوا أولاً على إبطال قوانين الذُّرة التي جعلت أسعار الخبز مرتفعة في بريطانيا ثم على إبقاء إنكلترا بعيداً عن الدخول في حروب لا ضرورة لها. وقام نظراؤهم في القارة بجهود مماثلة.

قبل الثورات الليبرالية في أوروبا، لم يكن الملوك والأمراء يرون حاجة لتبرير حروبهم. كان من المسلّم به أن الملوك يقودون رعاياهم في حروب من أجل أمجادهم الشخصية أو الفخر الوطني. وبعد الانتصارات السريعة لليبرالية لم تتوقف الحروب، غير أنه أصبح يتعين على الحكام أن يقدموا على الأقل تبريراً للذهاب إلى الحرب. وبعد أن انتهت الحروب النابوليونية عام ١٨١٥، استمتع الليبراليون الأوروبيون بقرن لم تقع فيه حربٌ قاريةٌ عامة، مع أن السلم كان يُخرق في حروبٍ مثل تلك التي كانت تنشب من أجل وحدة وطنية ومثل حرب كريميا في أوكرانيا.

إلا أن الليبرالية أخذت بالانحسار في نهاية القرن التاسع عشر في وجه الحركات الوطنية والاشتراكية. وقد تفجع ليبراليون مثل إي. إل. غودكن المحرر المؤسس لصحيفة (ذي نيشن) بالقول بأنه سيكون هناك «نزاعاتٌ وطنية على نطاق هائل» قبل أن تعود الليبرالية للصعود مرة أخرى. وقد كانت نبوءته المرعبة صادقة بأكثر مما كان يمكنه أن يتصور.

لم تؤد حروب القرن العشرين فقط إلى الموت والدمار على نطاق غير مسبوق، بل إلى زيادة هائلة في أنواع مختلفة من تركيز السلطة في يد الدول. وساعد تدمير المجتمع المدني في روسيا وأوروبا الوسطى والصين في فتح الطريق لانتصارات شيوعية؛ وخلّفت الشروط القاسية التي تم فرضها على ألمانيا المهزومة عام ١٩١٨ مقرونة بأعباء دولة الرعاية الاجتماعية، ظروفاً لنشوء الاشتراكية الوطنية بزعامة أدولف هتلر. حتى في الدول الديموقراطية، فإن الحرب قد أحدثت تغيراً في العلاقة بين الفرد والدولة. خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، تولت حكومة الولايات المتحدة (مثل الحكومات الأوروبية) سلطات لم يكن في إمكانها الحصول عليها في أوقات السلم، سلطات مثل ضبط الأجور والأسعار، وتقنين المؤن، والقيود على الصحافة، والسيطرة المباشرة على العمالة والإنتاج، ومعدلات ضرائب فلكية، وتمت بسرعة إزالة القيود عن السلطة الفيدرالية.

الدرس الذي استخلصه الليبرتاريون من التجربة هو أن الحرب، في أحسن أحوالها، كانت الثمن الفظيع الذي ينبغي دفعه من أجل الحرية، وأنه ينبغي تجنبها كلما كان ذلك ممكناً.

وكما تشير المقالات الأخيرة في هذا الجزء، فمن المهم بشكل خاص تجنب الحروب في العصر النووي. الليبرتاريون الأميركيون يحاججون بأن سياسة «للاستقلال الاستراتيجي من شأنها الحفاظ على سلامة المواطنين الأميركيين من التهديدات الخارجية وتجنب توريط الولايات المتحدة في مهمة العمل شرطياً للعالم التي لا جدوى منها».

## ريتشارد كوبدين

# التجارة هي العلاج الناجع

ولد ريتشارد كوبدين (١٨٠٤-١٨٦٥) فقيراً، ثم أصبح صناعياً ناجحاً في مانشستر في إنكلترا. وقد حظي بنفوذ بصفته كاتباً سياسياً، ونقابياً، وعضواً في البرلمان. وقاد، بالاشتراك مع الخطيب المفوه جون برايت، المجموعة القانونية المناوئة لقانون الذُّرة التي نجحت في إثارة الرأي العام لإلغاء التعرفة على الحبوب. رفض كوبدين مرتين تولّي منصب الوزارة في الحكومة البريطانية، مفضلاً الاحتفاظ باستقلاليته وحرية التحدث في القضايا التي تهمه. بعد إلغاء قوانين الذرة عام ١٨٦٤، عمل بالمشاركة مع برايت على خفض الإنفاق الحكومي، وإلغاء الضرائب على الصحف، ومن أجل السلام وعدم التدخل. وقد لخص نعومي تشيرغن ميللر آراءه في الشؤون الخارجية في طبعة عام ١٩٧٣ من

**(كتابات كوبدين): «في موقف مضاد لمبدأ توازن القوى، أكد كوبدين على فوائد سياسة عدم التدخل وعدم اللجوء للجيوش والأساطيل، وأكد على القوة الأكبر التي يمكن الحصول عليها عن طريق الثروة والتجارة والتحسينات الداخلية؛ ودعا إلى استخدام أسلوب أكثر حكمة وسلماً يقوم على التحكيم بدلاً من الحروب وسيلةً لحل النزاعات الدولية». هذه المقتطفات هي من كراس له صدر عام ١٨٣٥ بعنوان (إنكلترا، إيرلندا، وأميركا). وقد كتبه في المرحلة التي سبقت مباشرة بداية عمله العام الذي دام لمدة طويلة.**

لا مصلحة للطبقات المتوسطة والصناعية في إنكلترا سوى المحافظة على السلام. أمجادُ الحرب وشهرتها ومكافآتها ليست لهم؛ ساحة المعركة هي حقل المحاصيل بالنسبة للأرستقراطية التي تروى بدماء الشعب.

لسنا نعرف وسيلةً تستطيع بها لمجموعة من الأعضاء في مجلس العموم الذي تم إصلاحُه أن تحقق لنفسها بعدالة اللقب الوطني لحزبٍ وطني، مثل أن تتضافر من أجل الهدف المشترك المتمثل في استنكار كل تدخل من جانبنا في سياسات القارة الأوروبية. حزبٌ كهذا قد يضم على الأرجح كل ممثل لمناطقنا الصناعية والتجارية، وليس لدينا شك في أنه سيضم قريباً الأغلبية في مجلس عمومٍ قوي. ولعلنا سنشهد في انتخابات قادمة اختبار «لا سياسات خارجية» وهو يطبق على أولئك الذين يقدمون أنفسهم ممثلين لدوائر انتخابية حرة. كم كنا سنكون سعداء، وكم كان

في صالح مكانتنا، لو أن شعوراً كهذا كان سائداً في هذا البلد قبل خمسين عاماً! لكن، وعلى الرغم من أننا، منذ السلام، لم نستفد سوى القليل جداً من تجربة الحروب الثورية لكي يكون بوسعنا السعي للمشاركة في النزاعات القارية اللاحقة، ورغم أننا مقيدون بمعاهدات أو ملتزمون بضمانات نحو كل دولة في أوروبا تقريباً؛ مع ذلك فإن اللحظة القادمة هي الأكثر ملاءمة لتبنّي الطريق القويم لسياسةٍ وطنية، وهو طريقٌ مفتوحٌ أمامنا دائماً.

كذلك لا نعتقد أنه أن بريطانيا العظمى لو امتنعت عن المشاركة في النزاعات التي قد تنشأ حولها، فإن من شأن ذلك أن يخدم بصورة أقل المصالح القصوى لجيراننا الأوروبيين مما يخدم مصالحنا. يجب أن يستمر تكوين حركات تقدمية للحرية الدستورية من قبل الشعوب الأقل تقدماً في أوروبا طالما ظلت إحدى عائلاتها الأكبر متمسكة بكونها نموذجاً لليبرالية والحرية المستنيرة. إنكلترا، بالتوجيه الهادئ لطاقاتها التامة لتطهير مؤسساتها الداخلية، ولتحرير تجارتها ــ وفوق كل شيء لتحرير صحافتها من قيودها الضريبية ــ ستكون قادرة، عندما تصبح بذلك منارة للشعوب الأخرى، على المساعدة بفاعلية أكبر في قضايا التقدم السياسي في جميع أنحاء القارة مما ربما كانت تستطيع لو انغمست بنفسها في صراعات الحروب الأوروبية.

أقول هذا لأننا يجب ألا ننسى أنه ليس بالحروب يمكن للدول أن تصبح مؤهلةً للاستمتاع بالحرية الدستورية؛ بل على العكس من ذلك، فعندما يخيم الرعب وسفك الدماء في البلاد شاغلاً عقول الرجال بالدرجات القصوى من الآمال والمخاوف، فلا يمكن أن

تكون هناك عملية تفكير منتظمة، ولا استمرارية تعليمية، وبواسطة هاتين الأخيرتين وحدهما يمكن للناس أن يكونوا مستعدين للتمتع بحرية معقولة. من هنا، فبعد صراع دام مدة عشرين عاماً، بدأ من أجل الحرية، وما إن انتهت حروب الثورة الفرنسية، حتى عادت جميع شعوب القارة مرة أخرى إلى حالتها السابقة في العبودية السياسية، والتي يحاولون، منذ نهاية الحرب، تأهيل أنفسهم للتخلص منها، عن طريق العملية التدريجية للتقدم الفكري.

أولئك المدفوعون برغبة جارفة في مساعدة الحضارة، والذين يتمنون أن تتدخل بريطانيا في نزاعات الدول المجاورة، يحسنون صنعاً لو درسوا في تاريخ بلادهم هم أنفسهم كيف يمكن لشعب، بفعل وبفضل العناصر الأصلية، ودون مساعدة خارجية من أي نوع، أن يجدَ حلاً لإعادة التجدد السياسي في بلاده؛ أولئك الداعون إلى التدخل قد يكتشفون أيضاً، من خلال تاريخهم هم أنفسهم، أن الشعوب لا تجد وقتاً مناسباً للتأمل داخل نفسها واكتشاف الوسائل التي تستطيع بها تحقيق تحسنٍ محلي كبير فيها، إلا عندما تكون في حالة سلام مع جيرانها.

نقول لأصحاب هذه الأرواح الكريمة بأن التجارة في هذه الأيام هي العلاج الناجع، والتي، شأنها شأن اكتشاف طبي مفيد، ستكون مفيدة في تكوين مناعة لدى الأصحاء، والمحافظة على تقدير قيمة الحضارة لدى كل شعوب العالم.

ما من شحنة من السلع تغادر شواطئنا إلا وتحمل بذور الذكاء والتفكير المثمر إلى مجتمعٍ أقل استنارةً منا؛ وما من تاجر يزور مراكز صناعاتنا ويعود إلى بلاده رسولاً للحرية والسلام والحكومة

الصالحة ــ فيما سفننا التي تزور الآن كل ميناء في أوروبا وسككنا الحديدية التي هي ضربٌ من المعجزات تتحدث عنه سائر الأمم، هي الإعلانات والضمانات لقيمة مؤسساتنا المستنيرة.

## ريتشارد كوبدين

# عدم التدخل

**في كلمة له في البرلمان عام ١٨٥٠، انتقد فيها قيام الحكومة البريطانية بإرسال أسطولها إلى اليونان رداً على انتهاكاتٍ مزعومة لأملاك مواطنين بريطانيين من جانب الحكومة اليونانية (التي عُرفت بقضية الدون باسيفيكو)، يشرح كوبدين سياسة عدم التدخل باعتبارها أحد المبادئ في الشؤون الخارجية.**

أقول بأنك إذا كنت تريد أن تُفيدَ شعوباً تكافح من أجل حريتها، فإن عليك أن ترسي مبدأ عدم التدخل باعتباره أحد شعارات القانون الدولي. إذا كنت تريد أن تقدم ضماناً للسلام، والضمان الأكيد، كما أعتقد، للتقدم والحرية، فإن عليك إعلان هذا المبدأ والعمل بموجبه، وهو يعني أنه ليس لدولة أجنبية الحق في التدخل

بالقوة في الشؤون المحلية لدولة أخرى، حتى لو كانت تقصد فائدتها، دون قبولٍ منها.

هل تريد نفع الهنغاريين أو الإيطاليين؟ أعتقد أني أعرف منهم أكثر مما يعرف معظم الناس في هذا البلد. وقد تعاطفت معهم خلال صراعهم الرجولي من أجل الحرية، ولم يتضاءل إعجابي بهم واحترامي لهم في أوقات محنتهم. سأتحدث لك عن مشاعر الرجال البارزين في هنغاريا.

هؤلاء الرجال يقولون «لا نطلب منكم مساعدتنا أو القدوم لنجدتنا. نريد منكم إرساء مبدأ ينص على عدم التدخل في شؤوننا من جانب الآخرين». وما الذي يقوله الإيطاليون؟ إنهم لا يريدون أن يتدخل الإنكليز بهم أو يساعدوهم ويقولون «دعونا وشأننا. أرسوا المبدأ الذي ينص على عدم التدخل في شؤوننا من قبل الأجانب».

سأجيب على تحية العضو المحترم والمطَّلِع. يبدو أنه يسأل، كيف ستحمي إيطاليا من النمسا، وهنغاريا من روسيا؟ وسأقدم له إيضاحاً لما أعنيه. هل يذكر عندما لجأ كوسيوث[1] إلى تركيا، ثم طالبت به النمسا وإمبراطور روسيا؟ أرجو منه أن يتفهم أن هذا اللاجئ الشهير لم ينجُ بسبب تدخل وزير الخارجية. ألم يكن هناك اعتراف بأن أمبراطور روسيا كان قد تخلى عن المطالبة به قبل وصولِ الوسيط من إنكلترا؟ ما الذي حرّره إذن؟ الذي حرره هو تفجر الرأي العام العالمي والنقمة الجماهيرية في أوروبا الغربية. ولماذا يحظى الرأي العام

(١) (١٨٠٢ ـ ١٨٩٤) زعيم ثوري هنغاري في منتصف القرن التاسع عشر.

بهذه القوة؟ لأن طلب تسليم المعارضين السياسيين هو انتهاك للقوانين الدولية التي تنص على أن الأشخاص الذين يرتكبون جرائم سياسية في بلدٍ ما يحق لهم أن يجدوا ملاذاً في بلدٍ آخر ويجب عدم تسليمهم. لو أن حكومتنا عملت دائماً بموجب هذا المبدأ في عدم التدخل، فسنرى أن قانون الأمم سيعلن عن نفسه باعتباره يقف بكل وضوح ضد غزو بلد أجنبي تماماً كما نص على عدم تسليم لاجئين سياسيين. دعونا نبدأ، ونضرب مثلاً للشعوب الأخرى في عدم التدخل.

أعتقد أن تقدم الحرية يعتمد بصورة أكبر على دوام السلام وانتشار التجارة ونشر التعليم، أكثر من اعتماده على جهود مجالس الوزراء أو وزارات الخارجية.

وإذا استطعتم منع مثل تلك الاضطرابات التي حدثت أخيراً في الخارج نتيجةً لسياستكم الخارجية، وإذا تركتم الشعوب الأخرى تعيش بحالة أفضل من الهدوء، فإن أفكار الحرية تلك ستواصل التقدم، ولن تكون بكم حاجة لإزعاج أنفسكم بخصوصها.

## مجلة (ذي نيشن)

# كسوف الليبرالية

منذ أن تأسست مجلة (ذي نيشن) عام ١٨٦٥ وحتى أوائل القرن العشرين، ظلت مجلة ليبرالية ملتزمة بالحقوق الفردية والأسواق الحرة والسلام. وقد أسسها إي. إل. غودكن، وهو إنكليزي ـ إيرلندي من أتباع جون ستيوارت ميل، وريتشارد كوبدين، وجون برايت. في هذه الافتتاحية التي نشرت في ٩ آب (أغسطس) عام ١٩٠٠، والتي يعتقد أن غودكن هو الذي كتبها، ترجع مجلة (ذي نيشن) بأنظارها إلى الإنجازات المجيدة لليبرالية في القرن التاسع عشر، لكنها تعرب عن الحزن، لأن الليبرالية كان قد حاق بها الكسوف في نهاية ذلك القرن على يد الوطنية والإشتراكية. وقد أثبتت النبوءة المؤلمة للافتتاحية بـ «صراعات دولية على نطاقٍ رهيب»، قبل أن يتم رفض سيطرة الدولة مرة

أخرى، بأنها كانت دقيقة للغاية.

قد يكون من المستحيل، في الوقت الذي يقترب فيه القرن التاسع عشر من نهايته، عدم إجراء مقارنة بين المثل السياسية السائدة الآن مع تلك التي سادت في الحقبة السابقة. كانت مسألة حقوق الإنسان هي التي شغلت اهتمام المفكرين السياسيين في القرن الثامن عشر. لقد عانى العالم الكثير من التعاسة نتيجة لطموحات السلالات الحاكمة وحالات الحسد فيما بينها، وكانت جماهير الناس في كل مكان تنوء بأعباء الجباية التي تفرضها الطبقات العليا بحيث لم يكن ممكناً لها إحداث تغيير شامل ضد مبدأ السلطة. كان من الواضح تماماً أن الحكومة قد أصبحت آلية للظلم؛ وكانت الدراسة المفضلة لمعظم الفلاسفة المستنيرين هي الأساليب التي يمكن بواسطتها إخضاع الحكومة لاحتياجات التطوير الفردية وجعلها ترعى الحرية بدلاً من أن تقمعها. وفي معارضة لنظرية الحق المقدس سواء للملوك أو الدهماء، تم التوصل إلى مذهب الحقوق الطبيعية. تم اعتبار الإنسانية فوق مستوى المؤسسات الإنسانية، واعتبار الإنسان فوق الدولة، وحلت الأخوة العالمية محل مُثل القوة والأمجاد الوطنية.

مُثُل القرن الثامن عشر هذه كانت التربة التي ترعرعت فيها الليبرالية الحديثة. وبتأثير هذه المثل، نشأت المطالبات بحكومات دستورية. أصبح على الحكام أن يكونوا خداماً للناس وأن يتم تقييدهم ومحاسبتهم بموجب وثائق حقوق وقوانين أساسية تحدد الحريات التي ثبت بالتجربة أنها الأكثر أهمية والأكثر عرضة للانتهاك. ومن هنا، نشأت حركة الإصلاح البرلماني في إنكلترا

والنتائج العظيمة التي حققتها، وهي تأسيسُ ما أُطلق عليه التجارة الحرة، لكنها كانت في الواقع إلغاء لمزايا عديدة إضافة إلى مزايا أصحاب الأملاك. وهكذا أيضاً نشأت المطالبة بإصلاح دستوري في جميع بلدان أوروبا؛ ورغم أنها كانت قد أجهضت ولم تنجح في بعض الجوانب، فقد بثت الرعب في نفوس الحكام المستبدين وجعلتهم يبدون احتراماً، ولو شكلياً، للحرية الإنسانية ودفعتهم إلى تقديم تنازلات سياسية كان من شأنها على الأقل كبح سلطة الحكام. أقيمت جمهوريات وأصدرت دساتير. وفي الحالات التي أعادت فيها الحكومات المستبدة تأكيد بعض سلطاتها، فقد فعلت ذلك وهي خائفةٌ مرتجفة.

ويعود الفضل في التقدم المادي الهائل لذلك العصر إلى حد كبير إلى مبادئ الحرية وقواعدها. الناسُ، وقد تحرروا من فظاظة التدخل الحكومي، أخذوا يكرسون أنفسهم لواجباتهم الطبيعية، وهي تحسين أوضاعهم، حتى وصلت الأمور إلى النتائج المدهشة التي تحيط بنا الآن. لكن يبدو الآن أن الراحة المادية التي تحققت قد أعمت عيون الجيل الحالي عن القضية الأساسية التي جعلت هذا التقدم ممكناً. الليبرالية في سياسات العالم قوةٌ متراجعة وتكاد تكون ميتة. والواقع أن أحوال الحزب الليبرالي في إنكلترا حرجة. وهناك في واقع الأمر حديث حول تشكيل الحزب الإمبريالي الليبرالي؛ وهو خليط من اتجاهات ونظريات كريهة تكاد تكون مستحيلة كاختلاط الماء بالنار. من ناحية أخرى، هناك فصيل ممن يطلق عليهم (ليبراليون) لا يفهمون سوى القليل من تعاليم هذا المذهب تجعل من الممكن أن تكون لهم قضية مشتركة مع الاشتراكيين. ولم يعد هناك سوى بقايا، أغلبهم من كبار السن، ما زالوا يتمسكون بالمذهب الليبرالي، وعندما يختفي هؤلاء فلن يظل هناك أبطال لليبرالية.

الليبرالية الحقيقية لم تكن مفهومة بتاتاً من جماهير الشعب الفرنسي؛ وفي الوقت الذي لم يعد فيه مدافعون مثابرون ومستنيرون عنها سوى المجموعة المختارة من الاقتصاديين المتشددين التي لا زالت تبجل مبادئ (تورغوت) و(ساي)، فإنه لم يعد هناك فصيل ليبرالي حتى في (المجلس). ينطبق هذا إلى حد بعيد على إسبانيا وإيطاليا والنمسا، فيما الظروف الحالية لليبرالية في ألمانيا في حالة تناقض مؤلم مع ما كانت عليه قبل جيل مضى. وفي بلدنا، تُظهر الأحداث الأخيرة مدى الخسارة التي لحقت بنا. لم يعد إعلان الاستقلال يثير الحماسة؛ أصبح أداة مثيرة للحرج تحتاج لشرح. الدستور يقال بأنه قد «انتهت صلاحيته»؛ وفي عموم الأحوال، فإن الحقوق التي يكفلها يجب الاحتفاظ بها بعناية لمواطنينا فقط، وعدم السماح بها للبشر الذين اشترينا السيادة عليهم. الحزب الكبير الذي تباهى بأنه قد ضمن للسود الحقوق الإنسانية وحقوق المواطنة يصغي الآن بصمت إلى إعلان تفوق البيض ولا يبدي أي احتجاج على إلغاء التعديل الخامس عشر. لقد أغلق فمه، لأنه قد أصبح «وطنياً فقط في الجهود المؤذية»، والمباهاة الحالية «ببطل البشرية» هذا هي:

> «للاختلاط مع الملوك في الشهوة المنحسرة للحكم الآفل.
> اصرخ في الصيد وشارك في الضحية القاتلة؛
>
> إهانةُ مقام الحرية بغنائم مسلوبة من أحرار الرجال، إنما هو إغراءٌ وخيانة».

الوطنية بمعنى الجشع الوطني حلّت محل الليبرالية. إنها خصمٌ قديمٌ تحت اسمٍ جديد. عندما تجعل الوطنيةُ هدفها تمجيد شعبٍ ما بدلاً من السعي لخير البشرية، فإنها تكون قد أفسدت الحس الأخلاقي للمسيحية. أرسطو برر العبودية لأن البرابرة كانوا «بطبيعة الحال»

أحط قدراً من الإغريق، وها نحن نعود لتبنّي فلسفته. لم نعد نسمع عن الحقوق الطبيعية بل نسمع عن أعراقٍ أدنى يتمثل دورها في الخضوع لحكومة أولئك الذين جعلهم الخالق أرقى منهم. ها هو الضلال القديم المسمى الحق المقدس يؤكد مرة أخرى قوته الهدامة، وقبل أن يجري إنكار ذلك ثانية، يجب أن تحتدم صراعات دولية واسعة النطاق. هنا في بلادنا يُشجب أي نقدٍ للسياسة الخارجية لحكامنا باعتباره يعبر عن مشاعر غير وطنية. يجب عدم تغيير الحكام لأن السياسة الوطنية يجب أن تستمر. وفي الخارج، يتعين على حكام كل بلد أن يسارعوا إلى كل موقع كل غنيمة لضمان حصتهم. وللنجاح في مهمات السلب هذه، يتعين على الحكومة طرح القيود البرلمانية، وحتى الحزبية، جانباً. إن قيصر روسيا أو أمبراطور ألمانيا يتصرفان بحرية مطلقة في الصين؛ ولا تعوقهما دساتيرغ أو ممثلون لعامة الشعب. اللورد سالزبوري يشعر بمزيد من الحرج، ورئيس الولايات المتحدة، وفقاً لدستورنا، لا حول له ولا قوة بدون دعم الكونغرس. هذا ما يعنيه مؤيدو الاستعمار في بلادنا بقولهم بأننا لم نعد بحاجة للدستور.



## لودفيغ فون ميزس

# السلام

يعرض ميزس في هذه المادة المقتطفة من كتابه (الليبرالية) موقف الليبرالية المضاد للحرب. وهو يضيف إلى الطرح الإنساني التحليل الإيجابي الذي مفاده أن الحرب تفسد التعاون والتجارة؛ السلام وحده هو الذي يجعل من الممكن تقسيم العمل عبر مسافات طويلة وحدود وطنية. في القرن التاسع عشر كان يبدو أن الليبرالية قد قضت نهائياً على احتمال نشوب حرب في أوروبا، لكن نظريات «الاشتراكية والوطنية والحمائية والإمبريالية وسيطرة الدولة والتوجهات العسكرية» في القرن العشرين كانت سبباً في عودة الحروب. ميزس، الذي كتب هذا المقال عام ١٩٢٧، لم يكن ليستطيع معرفة مدى صحة تلك الفجيعة.

هنالك أشخاص من ذوي المشاعر النبيلة الذين يمقتون الحرب لأنها تجلب الموت والمعاناة. ومهما كان حجم الإعجاب بإنسانيتهم، فإنه يبدو أن حجّتهم ضد الحرب، والتي تستند إلى أسباب خيرية، أخذت تفقد جزءاً كبيراً من قوتها، أو كامل قوتها، إذا أخذنا في الحسبان تصريحات مؤيدي الحرب ومناصريها، الذين ينكرون بأية حال أن الحرب تجلب معها الألم والحزن. بالرغم من ذلك، فإنهم يعتقدون أنه من خلال الحرب والحرب وحدها يستطيع الجنس البشري أن يحقق التقدّم والارتقاء. وقد قال أحد الفلاسفة الإغريق إن الحرب هي مصدر الأشياء كلها، وقد كرّر هذا القول الآلاف من بعده. فالإنسان ينحلّ وينحط أثناء السلم. وإن الحرب وحدها هي التي توقظ فيه المواهب والقوى الراقدة وتشحنه بالمثل العليا السامية. ولو تم إلغاء الحرب، فسوف ينحطّ الجنس البشري ويركن إلى الكسل والخمول والركود.

إنه من الصعب وحتى من المستحيل دحض هذا الخط من التفكير من جانب المؤيدين للحرب إذا كان الاعتراض الوحيد على الحرب الذي يمكن أن يفكر فيه المرء هو أنها تتطلّب تضحيات، حيث إن رأي المناصرين للحرب يتمثل في أن هذه التضحيات لا تُقدّم عبثاً وأنها تستحق تماماً القيام بها. ولو كان من الحقيقي تماماً أن الحرب هي مصدر كلّ شيء، فإن التضحيات البشرية التي تتطلّبها ستكون ضرورية لزيادة الرفاهية العامة للإنسانية وتقدّمها. وقد يندب المرء التضحيات، كما قد يناضل المرء لتقليل عددها، إلا أنه لن يكون مبرّراً في رغبته لإلغاء الحرب وإحداث سلام أبدي.

إن النقد الليبرالي للحجة المقدّمة لصالح الحرب يختلف جوهرياً عن حجة محبّي الخير العام، والتي تبدأ من منطق أن مصدر جميع

الأشياء لا يكمن في الحرب، بل في السلام. وإن الأمر الوحيد الذي يمكّن الجنس البشري من التقدّم ويميّز الإنسان عن الحيوانات هو التعاون البشري. فالعمل وحده هو المنتج: إنه يخلق الثروة ويعمل من خلالها على وضع الأسس الخارجية (المادية) للازدهار الداخلي (الروحي) للإنسان. أما الحرب فإنها تدمّر فقط؛ إنها لا تستطيع أن تخلق أو تبتدع. إن الحرب والمجزرة والتدمير والخراب هي أمور نشترك فيها مع حيوانات الأدغال المفترسة؛ أما العمل البنّاء فهو صفتنا الإنسانية المميّزة. إن الليبرالي يكره الحرب، ليس كالشخص المحبّ للخير العام، على الرغم من أنها تنطوي على نتائج مفيدة، بل لأنها تشتمل فقط على نتائج مضرّة.

إن الإنسان المحبّ للخير والسلام يدنو من الحاكم القوي ويخاطبه هكذا: «لا تصنع الحرب، حتى ولو كان لديك الاحتمال لزيادة رفاهيتك وسعادتك الخاصة من خلال الانتصار. فلتكن نبيلاً وشهماً ولتنبذ النصر المغري، حتى ولو كان ذلك يعني تضحية بالنسبة لك وخسارة منفعةٍ ما». أما الشخص الليبرالي فإنه يفكّر بطريقة مختلفة. إنه مقتنع بأن الحرب المظفّرة هي شرّ حتى للمنتصر، وأن السلم هو دائماً أفضل من الحرب. فهو لا يطلب تضحية من الطرف الأقوى، إنما عليه فقط أن يدرك أين تكمن مصالحه الحقيقية وأنه يجب أن يتعلّم ويفهم أن السلم مفيد له، أيّ الطرف الأقوى، تماماً كما هو مفيد للطرف الأضعف.

عندما يقوم عدو شرس بالهجوم على دولة محبّة للسلام، فإنه يتعينّ عليها أن تقاوم وتفعل كلّ ما بوسعها لصدّ الهجوم الضاري. إن الأعمال البطولية التي يتم القيام بها في مثل هذه الحرب من قبل أولئك الذين يقاتلون دفاعاً عن حريتهم وحياتهم تستحق الثناء

الكامل، والمرء يُطري بحقّ على رجولة هؤلاء المقاتلين وشجاعتهم. وهنا فإن الجرأة والبسالة والازدراء بالموت تستحق الثناء لأنها في خدمة هدف نبيل. لكن الناس ارتكبوا خطأ تمثيل هذه الفضائل البطولية فضائل مطلقة وصفات صالحة في ذاتها ولنفسها، دون أن يأخذوا في الحسبان الأهداف التي تخدمها. وإن كلّ من يحتفظ بهذا الرأي يجب عليه، لكي يكون متماثلاً ومنسجماً مع الآخرين، أن يعترف كذلك بأن الجرأة والبسالة والازدراء بموت قطّاع الطرق هي فضائل نبيلة. وفي الواقع، ليس هنالك أي شيء صالح أو طالح في ذاته أو من ذاته. إن أعمال الإنسان تصبح صالحة أو طالحة فقط من خلال الهدف الذي تخدمه والعواقب المترتبة عليها. وحتى ليونيدس لن يكون جديراً بالتقدير الذي نحفظه له لو كان قد سقط، لا كمدافع عن وطنه، بل كقائد لجيش غازٍ يهدف إلى تجريد شعب مسالم من حريته وممتلكاته.

إن مقدار الضرر الذي تسبّبه الحرب بالنسبة لتطوّر الحضارة الإنسانية يصبح واضحاً تماماً بمجرّد أن يفهم المرء المزايا المستمدّة من تقسيم العمل. إن توزيع العمل يحوّل الفرد الذي يتمتّع باكتفاء ذاتي إلى شخص يعتمد على رفاقه، وهو الحيوان الاجتماعي الذي تحدّث عنه أرسطو. إن الأعمال العدائية بين حيوان وآخر، أو بين وحش وآخر، لا تغيّر بأية حال الأساس الاقتصادي لوجودهما. والأمر يختلف تماماً عندما ينشأ شجار يتعيّن حسمه بالاحتكام إلى السلاح بين أعضاء مجتمع يكون فيه العمل موزعاً. ففي المجتمع المذكور، لكلّ فرد مهمة مخصّصة له؛ ولن يكون أي فرد بعد ذلك في وضع يمكّنه من العيش بشكل مستقل، إذ إن الجميع يحتاجون كلٌّ إلى مساندة الآخر ومساعدته. أما المزارعون الذين يتمتّعون باكتفاء ذاتي، والذين ينتجون في مزارعهم الخاصة كل ما يحتاجون إليه هم

وعائلاتهم، فإنهم يستطيعون أن يشنّوا الحرب بعضهم على بعض. لكن عندما تنقسم قرية ما إلى فصيلين، بحيث يكون الحدّاد في جهة ويكون صانع الأحذية في الجهة الأخرى، فإن أحد الفصيلين سيعاني من الحاجة إلى الأحذية، بينما يعاني الآخر من الحاجة إلى الأدوات والأسلحة. إن الحرب الأهلية تدمّر تقسيم العمل بالقدر الذي تُرغم فيه كلّ مجموعة على الاقتناع والاكتفاء بالعمل الذي ينتجه الموالون لها.

وإذا كان قد تم اعتبار إمكانية حدوث تلك الأعمال العدائية أمراً محتملاً في المقام الأول، فإنه لن يتم السماح أبداً لتقسيم العمل بأن يتعدّى على مرحلة، وإذا نشب القتال فيها فعلياً، فإن المرء سيعاني من الفاقة والحرمان. إن التكثيف التدريجي لتوزيع العمل ممكن فقط في مجتمع يتوفّر فيه ضمان للسلام المستديم. وفقط في ظل الحماية التي يوفّرها مثل هذا الضمان، يمكن لتقسيم العمل أن يتطوّر. وفي غياب هذا المطلب الأساسي، فإن تقسيم العمل لن يمتد إلى خارج حدود القرية أو حتى إلى أبعد من منزل أيّ فرد. إن تقسيم العمل بين المدينة والريف ـ حيث يقوم الفلاّحون في القرى المجاورة بتزويد المدينة بالحبوب والماشية والحليب والزبدة في مقابل المنتجات المصنّعة من قبل سكان المدينة ـ يفترض مسبقاً بأن يتم ضمان السّلم على الأقل داخل المنطقة التي نحن بصددها. وإذا كان سيشمل أمّة بكاملها، فحينئذٍ يجب أن تكون الحرب الأهلية خارج مجال الاحتمال؛ وإذا كان سيغطي العالم بكامله، فيجب ضمان سلام دائم بين الأمم.

إن كل شخص في وقتنا الحاضر يرى أن من الأمور التي لا معنى لها تماماً أن تستعدّ عواصم حديثة مثل لندن وبرلين لشنّ

حرب على سكّان الريف المجاور. ورغم ذلك، وعلى مدى عدّة قرون، فقد أخذت مدن أوروبا هذه الإمكانية في حسابها واحتاطت لها من الناحية الاقتصادية. لقد كانت هنالك مدن تتمتّع بتحصينات منذ القِدم مبنيّة بطريقة تمكّنها عند الضرورة من الصمود لفترةٍ ما من خلال الاحتفاظ بالماشية وزرع الحبوب داخل أسوار المدينة.

في مطلع القرن التاسع عشر حيث كان الجزء الأكبر من العالم المأهول لا يزال مقسّماً بدرجة كبيرة إلى عدد من المناطق الاقتصادية التي كانت على العموم تتمتّع باكتفاء ذاتي، وحتى في المناطق الأكثر تطوّراً في أوروبا، فقد كان يتم تلبية احتياجات منطقة ما، في معظم الأحيان، من إنتاج المنطقة ذاتها. أما التجارة التي كانت تتجاوز الحدود الضيّقة للمنطقة المجاورة مباشرة، فقد كانت نسبياً غير هامة وتتكون، على العموم، فقط من سلع لا يمكن إنتاجها في المنطقة الأولى ذاتها بسبب الظروف المناخية. رغم ذلك، وفي معظم أنحاء العالم، وإلى حدّ بعيد، فقد كان إنتاج القرية ذاتها يسدّ تقريباً كل احتياجات سكّانها. وبالنسبة لأولئك القرويين، فإن أي اضطراب في العلاقات التجارية ناجم عن الحرب لم يكن يعني بوجه عام أيّ تدهور أو هبوط في رفاهيتهم الاقتصادية. وحتى سكان البلدان الأكثر تقدّماً في أوروبا، لم يعانوا من شدّة كبيرة وقت الحرب. ولو كان النظام القاري الذي فرضه نابليون الأول على أوروبا لكي يستثني من القارة (دول أوروبا فيما عدا الجزر البريطانية) دخول البضائع الإنكليزية وتلك القادمة عبر المحيط عن طريق إنكلترا فقط، قد تم فرضه حتى بشكل أكثر صرامة ممّا كان عليه، لكان بالكاد قد أصاب رغم ذلك سكان القارّة بأيّ حرمان له أيّ قيمة. وبالطبع، فقد كان يتوجب عليهم أن يتدبّروا أمرهم دون

قهوة وسكّر، ودون قطن وبضائع قطنية وتوابل، وكذلك العديد من أنواع الأخشاب النادرة؛ إلا أن جميع هذه الأشياء كانت لها دور ثانوي في بيوت الجماهير الكبيرة من الناس.

إن تطوير شبكة معقّدة للعلاقات الاقتصادية الدولية هو من إنتاج الليبرالية والرأسمالية في القرن التاسع عشر. وهما وحدهما قد جعلا من التخصيص الواسع للإنتاج العصري والتحسّن الملازم له في التكنولوجيا أمراً ممكناً. ولتزويد عائلة أيّ عامل إنكليزي بكل المواد الاستهلاكية والطلبات المرغوبة، فإن كلّ دولة من القارات الخمس تتعاون في ذلك. فالشاي الذي يقدم على مائدة الإفطار يتم تزويده من اليابان أو سيلان، والقهوة من البرازيل أو جزيرة جاوا، والسكّر من جزر الهند الغربية واللحم من أستراليا أو الأرجنتين، والقطن من أميركا أو مصر، وجلود الحيوانات التي يتم تحويلها إلى جلود مدبوغة من الهند أو روسيا، وهلمّ جرّاً. وفي مقابل هذه الأشياء، يتم إرسال البضائع الإنكليزية إلى كل أنحاء العالم، وإلى القرى والمزارع النائية الواقعة في أماكن غير مألوفة. لقد كان هذا التطوّر محتملاً ويمكن تصوّره وإدراكه لأنه مع انتصار المبادئ الليبرالية، لم يعد الناس يأخذون بجديّة فكرة اندلاع حرب كبرى مرّة أخرى في أيّ وقت كان. وفي العصر الذهبي لليبرالية، تم بوجه عام اعتبار اندلاع أيّ حرب بين أعضاء الجنس الأبيض بأنه شيء من الماضي.

ورغم ذلك، فقد جرت الأحداث بشكل مختلف تماماً. لقد تم استبدال الأفكار والبرامج الليبرالية بالاشتراكية والقومية والحمائية والإمبريالية وسلطة الدولة والتسلّط العسكري والروح الحربية. وفيما كان كل من إمانويل كانت، وفون هومبولدت، وبينثام وكوبدين قد تغنّوا بمدائح السلام الأبدي، فإن الناطقين باسم عصر لاحق لهم لم

يكلّوا بتاتاً من الإطراء على الحرب، الأهلية والدولية على حدّ سواء. وقد جاء نجاحهم فورياً وبسرعة تامة. وكانت النتيجة الحرب العالمية التي أعطت عصرنا نوعاً من الدرس الموضوعي حول التعارض والتنافر بين الحرب وتقسيم العمل.

## إيرل سي. رافينال

# دواعي فك الإرتباط الاستراتيجي

قبل أن يبدأ رافينال بالكتابة حول السياسة الخارجية كان، مثل ريتشارد كوبدين، رجل أعمال. رافينال، الموظف السابق في مكتب وزير الدفاع، هو أستاذ بحث متميز في العلاقات الدولية في كلية الدبلوماسية الخارجية في جامعة جورج تاون، ومؤلف لعدة كتب تشمل: (لا بعد اليوم: الدروس المستفادة من إخفاقات السياسة الخارجية الأميركية) و(تصميم الدفاع في نظام عالمي جديد). وقد تبنّى منذ ما يزيد على عشرين عاماً قضية عدم التدخل بوصفها سياسة أميركية خارجية مشيراً إلى تكاليف التحالفات العسكرية حول العالم وأخطارها. وفي هذا المقال الذي كتبه عام ١٩٧٣، يطرح الدواعي

**الأخلاقية والبراغماتية «لفك ارتباطٍ استراتيجي» من جانب الولايات المتحدة.**

إحدى الخواص التي تميزت بها السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية هي السعي لتحديد حد معين أدنى من النظام العالمي وحدٍّ عملي أقصى من السيطرة الأميركية. الخطط المتعاقبة لتنظيم القوة ـ الأمن الجماعي، المواجهة الثنائية الأقطاب، وربما الآن توازن القوى ـ تنوعت من حيث أهدافها وأساليبها. لكن سياسة التدخل ـ إنشاء البيئة السياسية العسكرية الخارجية وتحديد سلوك البلدان الأخرى سواء في حالات التعاون أو الاختلاف أو المواجهة معها ـ كانت هي البعد الأساسي لسياستنا. ولم تبرز تحديات جوهرية جدية لهذه الفرضية منذ عشية دخولنا الحرب العالمية الثانية. وقد تركز آخر «نقاش موسع» عام ١٩٥١ بخصوص إرسال قوات أميركية إلى أوروبا حول الإجراءات التنفيذية والدستورية.

كيف كان سيبدو العالم الآن لو لم تمارس الولايات المتحدة نفوذها خلال هذه الأعوام الثلاثين الماضية، وكيف قد يكون عليه بعد ثلاثين عاماً من الآن إذا توقفنا عن ممارسة نفوذنا، هي تأملاتٌ مفتوحة للتخمين. الحقائق الأكثر يقيناً هي حالات فشل الردع وتكاليف الحرب والجهوزية. هذه التوقعات والتأملات هي مادةُ نقاش أوسع نطاقاً حول الأهداف الحيوية والأساليب العملياتية لسياستنا الخارجية.

لقد حان الوقتُ لفتح نقاش كهذا، فنحن نقف عند نقطة تحول في إدراكنا لشكل النظام الدولي وتصورنا للاحتياجات والمسؤوليات

التي يفرضها هذا النظام على سياستنا الخارجية. هذا يتجاوز الإحساس المعتاد بأن أي سنةٍ خلال أزمةٍ ما هي نقطة تحول، ويتجاوزُ الأمل بأننا بعد نهاية نفق حرب طويلة وغامضة سنخرج إلى أفق جديد. المنظور التاريخي الأبعد مدىً والتحليلات الأكثر تنوعاً تشير بدلاً من ذلك إلى أن النظام الهيكلي الرئيسي الثاني الذي تكوَّن بعد الحرب العالمية الثانية ــ وهو المواجهة الثنائية ــ قد وصل إلى نهايته، وأن مجموعةً جديدة، لكن محدودة للغاية، من الأنظمة الدولية البديلة تنتظر دورها كهدفٍ ومُحدِّدٍ للسياسة الخارجية الأميركية.

هذه هي البدائل: (١) كوكبة محدودة من البلدان أو الكتل القوية جميعها مترابطة تماماً، وجميعها لها مصلحة في المحافظة على النظام، حتى على حساب ممارساتٍ إلزامية أحياناً؛ وهذه البلدان وإن كانت مختلفةً سياسياً ومتنافسة اقتصادياً، إلا أنها تراعي «قيوداً متبادلةً» معينة، أو قواعد ارتباط ــ باختصار توازن قوى؛ و(٢) طائفةٌ أكثر شمولاً وأقلُّ تنظيماً من الدول القطرية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في أحجامها و«أوزانها» بحيث تكونُ القوة النسبية في تقييم وتكوين العلاقات بينها عاملاً أقل أهمية؛ وهي أقل يقيناً من إدامة شكل وطابع النظام بمجمله، ولا تهدف إلى تقييد الآخرين ــ خصوصاً البلدان البعيدة من أجل ضمان أمنها الخاص أو سلامة النظام. هذا النظام الأخير لا تسمية تقليدية له، وقد نطلق عليه «عدم الانحياز العام» أو «تعددية دول عدم الانحياز». إنه وضع الخط الأساسي والحالة المحدِّدة للنظام الدولي ــ الواقع أنه شبيه بالفوضى، أو الحالة التي يتم التوصل إليها إذا توقفت البلدان الكبرى عن السعي لفرض نظام خارجي. هذا النظام ــ أو ربما عدم النظام ــ هو البديل الوحيد حالياً لتوازن القوى (الظروف الموضوعية لا تميل لفرض هيمنة

شاملة، أو تحقيق أمن جماعي، أو إعادة قيادة التحالف والمواجهة الثنائية الأقطاب)؛ وهناك احتمالٌ كبير بأنه سيكون الوريث التاريخي لهذا التوازن.

قد يبدو هذا التحليل تجريدياً وغير عملي، لولا حقيقة أن عدداً من الإدارات المتعاقبة كانت حساسة لهذه البدائل الواسعة النطاق ومقتنعة بأهمية إيجاد نوعٍ من توازن القوى. كانت إدارة نيكسون-كيسنجر بشكل خاص تبدو متنبهة للأدوات المحدودة للخيارات السياسية الخارجية، التي توصف تحيزاً باعتبارها «ارتباطاً» (وهو لفظ ملازم لتوازن القوى) أو «انعزالية» (النظير المفترض للفوضى الدولية). لكن وصف الخيار بهذه التعابير السطحية هو بمثابة طمسٍ للبعد الأخلاقي للسياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى توازن القوى باعتباره سياسة لا نظاماً، فلا ينبغي تعريفه ببساطة ببعده التدخلي (أو بالمرادف الألطف «الارتباط»)، بل أيضاً ببعدٍ آخر: الحيادية الأخلاقية.

وبالمثل، ينبغي تعريف التوجهات البديلة لسياسة عدم التدخل من خلال بُعْدين: يمكن أن تكون حياديةً أخلاقياً أو أخلاقية. التدخلية الحيادية أخلاقياً هي «انعزالية». إنها تعني ضمناً أميركا القلعة، والانحياز الضيّق، وحالة نشطة من رُهاب الغرباء. من الصعب تأييد هذه الانعزالية؛ لكن قد يكون من الإنصاف الامتناع عن مزيدٍ من الإدانة لها، حتى لو كان ذلك لأن هذه الإدانة قد أصبحت مجرد دعاءٍ لا معنى له، ولأن السلوك الوطني المضاد تماماً لها ـ التدخلية الأخلاقية ـ قد أدى غالباً إلى تجاوز نقطة الضرر العام إلى شفير كارثةٍ كونية.

النوع الثاني الأخلاقي لعدم التدخل ليس هو الانعزالية أبداً، بل إنه يعكس بالأحرى (أ) مبدأً صارماً ومتسقاً لعدم التدخل في النظام السياسي العسكري، و(ب) اهتماماً بالاتصال البنّاء مع العالم. توجهٌ من هذا القبيل في السياسة الخارجية يمكننا أن نطلق عليه «فك ارتباط استراتيجياً». وهكذا، فإن توازن القوة، كنظامٍ أو سياسة، ليس تطوراً حتمياً ولا رداً فريداً. النظام الدولي الرئيسي «الآخر»، وهو عدم الانحياز العام، هو عالم ممكن ـ بل هو عالم مُرَجَّح بمرور الزمن. والتوجه السياسي الخارجي الرئيسي «الآخر»، وهو فك الارتباط الاستراتيجي، هو حالة من السلوك القابل للتطبيق بالنسبة للولايات المتحدة، بل إنه في الواقع حالةٌ مناسبة تماماً إذا واصل النظام الدولي التطور باتجاه وضع أكثر انتشاراً.

لغة فك الارتباط لسوء الحظ ليست جذابة إلا إذا تم عرضها بطريقة مبهرجة باعتبارها «دولية جديدة». وفي أوقات السلام والمصالحة بشكل خاص، قد يبدو من غير صفات الكرم إبداء التشكيك في مستقبل النظام العالمي والتوصية بالحد من الطموحات الدولية والسعي لحصانة وطنية. وسيكون من المحبط للأميركيين ـ الذين اعتادوا سماع أن هويتهم تعتمد على مسؤولية خاصة نحو النظام العالمي ـ إذا ما تم إبلاغهم بأن عليهم التخلي عن مزاعمهم المبجّلة، والعيش بتواضع مثل سائر الشعوب. لكن السياسة الدولية مليئة بالمفارقات التي ليس أقلُّها أن الرغبة في فعل الخير غالباً ما تؤدي إلى ضررٍ موضوعي. الفضائل الخاصة هي غالباً خطايا عامة؛ والفضائل الوطنية هي غالباً خطايا دولية. حتى أكثر الدوافع جاذبية، وهي الرعاية والمساعدة، يمكن أن تكون مصدراً للخطر والدمار. على النقيض من ذلك، فحتى الرذيلة الخاصة المتمثلة في عدم المبالاة بانعدام النظام يمكنها، في هذا العالم غير السوي من السيادات

المتشظية، أن تُفسر بالفضائل العامة في المحافظة على السلامة الداخلية واحترام الواقعية الخارجية. إذا استطعنا إدراك هذه المفارقات في السياسة الدولية، فلماذا نقاوم تصنيفها ضمن خطة متماسكة للسلوك الوطني؟

فك الارتباط الاستراتيجي هو سياسةٌ، والحالةُ النهائية لسياسةٍ على حد سواء. ويمكن تعريفه أولاً عن طريق الإستثناء ـ بتفريقه عن أوضاعٍ أخرى انتقادية أو تحديدية. إنه ليس «الانعزالية القديمة»؛ ليستْ له سمات الرهاب من الغرباء ولا يترتب عليه اكتفاء ذاتي...

وأخيراً، ينبغي عدم موازنة فك الارتباط الاستراتيجي «بالاسترضاء». الحالة البارزة في ميونيخ ـ بصرف النظر عن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تكن حتى طرفاً فيها هي أن القوى التي وضعت ذلك الحل الذي لم يعمر طويلاً قد فرضته على تشيكوسلوفاكيا ضمن توسعٍ في دبلوماسيةٍ توسطٍ نشطة ـ النقيض تماماً لفك الارتباط. وبالمثل، فإن اقتراح انسحابٍ أحادي من الهند الصينية ـ الذي تم دفنه من خلال الترتيبات الفعلية في فيتنام ـ وصفه معارضون بصورة خاطئة: فقد شبهوه بـ«التواطؤ على الإطاحة بحليفنا الفيتنامي الجنوبي» لكي نستخدم ذلك ورقةَ تفاوضٍ لإنهاء الحرب في فيتنام. مسلكٌ ازدواجيٌ كهذا كان بديلاً مشروطاً جداً، وكان سيشكل حالة استرضاء. الانسحاب الأحادي، على النقيض تماماً من ذلك، كان موقفاً غير مشروط ـ مع أنه كان ستكون له مضامين أخرى.

هناك طريقة ثانية لتعريف فك الارتباط الاستراتيجي، تقوم فكرتها الأساسية على تكيف واسع النطاق مع النظام الدولي بدلاً من

السيطرة الدقيقة عليه. وهي وصفة لانسحاب منظّم من التزاماتنا السياسية ـ العسكرية تجاه البلدان الأخرى ومن مواقعنا العسكرية في الخارج، بطريقة مخططة ومحسوبة، على أن يتحدد برنامج ذلك من خلال حكمنا على الأمور أحادياً مقروناً بالاستجابة للظروف الطارئة ولحساسيات حلفائنا والإجراءات المضادة من جانب خصومنا. وفوق كل شيء سيكون هذا الانسحاب على مراحل وليس بصورة مستعجلة. الوصول إلى حالة فك الارتباط قد يستغرق عقداً أو حتى عقدين من المبادرات والدبلوماسية.

فك الارتباط الاستراتيجي يتكون من ظاهرتين: الأولى تتركز على إنهاء التحالفات وتشمل إعادة تأهيل المفهوم الحضاري للحيادية واحترام القوانين الدولية (حتى مع أن مراعاتها غالباً ليست منتظمة وعقوباتها رمزية فقط)، وعلاقات مع أي حكومة فعالة بصرف النظر عن طبيعتها. أما الظاهرة الثانية فتتركز على تعريف صارم ولكن محدود للأمن القومي، وتشمل قبول التغييرات الثورية في العالم، والقبول حتى بإعادة الترتيبات الإجبارية في البلدان الأخرى وتبنّي استراتيجيات عسكرية (كفرصة ثانية)...

لماذا نفعل ذلك؟ لماذا نتبنى استراتيجية فك ارتباط؟ عندما يفعل المرء أي شيء فإنه إما أن يبدأ، على أمل تحقيق مكسب أو تحسن، أو يستجيب متكيفاً مع موقفٍ ما. فك الارتباط الاستراتيجي يتضمن عناصر من الحالتين، لكن بدرجة أكبر من الحالة الأخيرة. إنها حالة من التكيف القائم على التوقع تكيف جوهري طويل المدى مع عملية متطورة في النظام الدولي، وحالة اجتماعية أساسية في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فهناك بعض الفوائد لهذه الاستراتيجية، مع أنها ليست أسباباً للقيام بها بقدر ما هي مدعاة للسرور. أولاً، إن لهذا الموقف نتائج ملموسة في ما يتعلق بالتحضيرات الدفاعية ـ إعداد القوات، وأنظمة التسليح، والموازنات. ورغم أن التوفير في التكاليف قد لا يكون العامل الحاسم في هذه السياسة، إلا أنه منتج جانبي لا ينبغي الاستهانة به. الواقع أن الطريقة الوحيدة الصادقة لخفض معقول للانفاق في الموازنة هي تنفيذ برنامج طويل المدى لفك الارتباط الاستراتيجي.

هناك سبب إيجابيٌ آخر لفك الارتباط الاستراتيجي وهو تجنب «التكاليف» المعنوية المحتملة للنزاع. هذه التكاليف ليست عديمة الأهمية وتفرض تأثيراتها على شكل ردود فعل دبلوماسية دولية وضغوط اجتماعية محلية قد تكون لها تأثيراتها على قدرتنا على الثبات في نزاعٍ ما. التكاليف المعنوية قد تترتب على نزاعات غير حاسمة يطول أمدها بالقصور الذاتي أو، بعكس ذلك، بالنزاعات التي يتم فيها اتخاذ قرارات حاسمة لإنهائها.

لكن السبب الرئيسي لفك الارتباط الاستراتيجي هو إجراء تعديل يكون على درجة من التماسك بحيث يحقق النجاة في مستقبل من الأنواع المعقدة من الظروف الضاغطة والأحداث العارضة.

فك الارتباط الاستراتيجي يعتمد على القدرة المنطقية والواقعية على التمييز الدائم بين حالتين: **الأولى** هي فصل المصالح الاستراتيجية عن الاهتمامات الأخرى، والمتابعة المخلصة لهذه الاهتمامات غير الاستراتيجية في الأوساط الدولية المتعاونة ومن خلال أعمالنا الأحادية؛ فك الارتباط لا ينبغي له التأثير على العلاقات التجارية أو

التعبير عن الآراء أو الاتصالات الثقافية.

الحالة **الثانية**، هي التمييز بين العوامل الموضوعية وغير الموضوعية. دليل ذلك هو مفهوم التوازن (أو «عدم التحيز»). وهذا ليس إهمالاً أو عدم مبالاةٍ أو رفضاً؛ بل هو قبولٌ لمواقف وتبعات.

عدمُ التحيز هذا حالةٌ «موضوعية» بأكثر من معنى: (١) إنه يشير إلى توجهٍ سياسي موضوعي، وليس حالةً نفسية خاصة؛ (٢) إنه موجه نحو أهدافِ سياستنا ـ سواء أكانت النظام الدولي ككل أم بلداناً حليفة معينة، أم مواردَ معرضة للتهديد، أم أوضاعاً استراتيجية ـ وليس لنهجنا في صنع السياسة أو قيمها المحددة. وهو، في نهاية المطاف، ليس موجهاً حتى لمشاعر التعاطف التي نكنها لهذه الأهداف في سياستنا أو «التزاماتنا» الرسمية تجاهها، بل لما نراه الضرورة الاستراتيجية لهذه الأهداف التي تُورِّطُنا في النزاعات الأجنبية وتملي علينا فعلياً أن نتدخل.

من هنا يجب علينا، إذا كان لنا أن نحقق فك الارتباط، أن نجعل سياستنا محايدة تجاه طائفة واسعة من الأحوال الاستراتيجية والنتائج المختلفة في العالم. ولن يكون بوسعنا العمل بهذا التوجه إلا إذا سَيَّجنا وعزلنا. لكن حتى هذه ليست كافية. للمحافظة على فك ارتباط صارم ودائم، يتعين على أسلوبنا في صنع القرارات أن يعدل أهم قواعده الأساسيةـ تلك المتعلقة بعلاقة التهديدات، وحسابات الخطر، وطبيعة المصالح القومية. هذه هي العناوين الرئيسية التي تشكل رد فعلنا على التحديات الاستراتيجية، رغم التحولات الظاهرة في القيم السطحية.

مع ذلك، فإننا، بعبارات أخلاقية نهائية، نبقى مع خيار غير مريح: وهو ما إذا كنا سنختار خطيئة الالتزام والتدخل، أو خطيئة الإهمال وعدم الارتباط. قد يتعيّن علينا الخروج من هذا المأزق على أساس القاعدة المنسوبة إلى إمانويل كانت: ليس بوسعنا السيطرة على سلوك الآخرين؛ ولا نستطيع التصرف سوى بالطريقة التي نريد للآخرين أن يتصرفوا بها ـ مع أننا لا نتوقع سوى القليل من التبادلية أو التماثل. وينبغي الاعتراف بأن هذه ليست سياسة للتنفيذ الذاتي، غير أنها، على الأقل من حيث النظرية الأخلاقية، قد تكون نبوءة تحقق نفسها.

## تيد غالين كاربنتر

# نحو استقلال استراتيجي

تيد غالين كاربنتر هو نائب الرئيس للشؤون الدفاعية والخارجية في معهد كيتو ومؤلفٌ للعديد من الكتب، تشمل (بحثاً عن أعداء: تحالفات أميركا بعد الحرب الباردة) و(الصحافة الأسيرة: أزمات السياسة الخارجية والتعديل الأول). وهو يؤكد أن سياسةً من الاستقلال الاستراتيجي ستوفر أفضل حماية للحرية الأميركية وتشجع السلام العالمي. كاربنتر، شأنه شأن الآخرين من دعاة عدم التدخل الليبرتاريين، يبين بوضوح أن عدم التدخل ليس انعزاليةً، بل هو بالأحرى سياسةُ عدم تدخل سياسي وعسكري مقرونة بعلاقات اقتصادية وثقافية مع البلدان الأخرى.

تهيم السياسة الأمنية الأميركية على غير هدى في عالم مضطرب

في فترة ما بعد الحرب الباردة. الإدارة الأميركية لم تُبد تفهماً يذكر للتوازن الضروري بين القدرات العسكرية والالتزامات العسكرية. بل الأسوأ من ذلك أن الإدارة لم تستطع فهم حتى أن الولايات المتحدة ـ كقوة عظمى اقتصادية وعسكرية ـ لا تستطيع أن تعمل شرطياً للعالم. زعيم بروسيا فريدرك الأكبر حذر ذات مرة من أن من يحاول الدفاع عن كل شيء ينتهي بعدم الدفاع عن أي شيء. السياسة الأمنية الأميركية تُبدي هذا الخلل بالذات.

بدلاً من مواصلة انتهاج سياسة التدخل في العالم وهي سياسة خطرة ومكلفة، فإن لدى الولايات المتحدة الفرصة لتبني مقاربة جديدة: الاستقلال الاستراتيجي. هذه السياسة الجديدة تعني أن تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية فقط للدفاع عن المصالح الأمنية الحيوية لأميركا. يترتب على تطبيق الاستقلال الاستراتيجي العديد من التغييرات الدراماتيكية في السياسة الخارجية لواشنطن: (١) رفض الولايات المتحدة المشاركة عسكرياً في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ـ الواقع أن الالتزامات المالية والسياسية لأميركا نحو الأمم المتحدة ستتقلص إلى حد كبير؛ (٢) إنهاء تدريجي لتحالفات الولايات المتحدة التي كانت قائمة في فترة الحرب الباردة وذلك قبل نهاية العقد؛ (٣) رفض الولايات المتحدة الواضح دور الشرطي العالمي، سواء كانت تعمل بمفردها أو بالتعاون مع حلفاء إقليميين، أو من خلال الأمم المتحدة؛ و(٤) وربما الأكثر أهمية، تبني الولايات المتحدة لدور الملاذ الأخير لإحداث التوازن في النظام الدولي بدلاً من دور المتدخل في المقام الأول.

## زيادة التمدد الاستراتيجي الأميركي

تبدي الإدارة الأميركية عجزاً مثيراً للقلق عن القدرة على التمييز بين

تلك التطورات في النظام الدولي التي هي ضرورية لأمن أميركا وتلك البعيدة أو غير ذات صلة. صنّاعُ السياسة الأميركية يتصرفون غالباً كما لو أن كل شيء أينما كان هو مهمٌّ لمصالح الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن الإدارة قد حافظت على جميع التزامات واشنطن الأمنية أيام الحرب الباردة، بل سعت لتحديث ورفع مستوى بعضها، مثل مهمة حفظ الأمن في منطقة الخليج. كذلك سعت الإدارة أيضاً إلى إضافة التزاماتٍ جديدة، مقترحةً توسيع منظمة حلف شمالي الأطلسي لتشمل بلدان وسط وشرق أوروبا. إضافة لذلك، فإن الإدارة قد أشركت الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات ومهمات بناء البلدان في أماكن مثل الصومال وهاييتي. النتيجة الحتمية هي زيادة التمدد الاستراتيجي.

مقاربةٌ كهذه غير ضرورية وغير مرغوبة أيضاً. في ضوء عدم وجود ند لقوة عظمى، لا حاجة للولايات المتحدة إلى الاستمرار في دعم الجهود الدفاعية للحلفاء في أوروبا الغربية وشرق آسيا. ورغم أن هؤلاء الحلفاء يفضلون الاعتماد على الولايات المتحدة، فإن لديهم ما يكفي من السكان والموارد لبناء القوات العسكرية التي يحتاجون لها لحماية أنفسهم من تهديداتٍ أقل شأناً. تماماً مثلما أن نفقات الرعاية الإجتماعية محلياً تشجع ذهنية تواكلٍ غير صحي من جانب المستفيدين منها، كذلك فإن مخصصات المعونة العسكرية على المستوى الدولي تشجع ذهنياتٍ اتكاليةً غير صحية.

الفوائد المالية التي يتلقاها المتكلون على الدعم الأمني من واشنطن كثيرة ـــ ومن المفهوم أنهم يرغبون في استمرار هذه الترتيبات، لكن الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة أقل وضوحاً. التبرير الرئيسي الذي يقدمه صناع السياسة الأميركية هو أن دوراً مهيمناً للولايات

المتحدة حول العالم يساعد على حفظ «الاستقرار»، ويمنع ظهور منافسين أقوياء على السلطة ذوي نزعات تدميرية مما أدى إلى نشوب حروب في السابق. تبعاً لذلك، فإن الولايات المتحدة لا تريد لليابان أو القوى الكبرى في أوروبا الغربية حتى أن تتطلع للقيام بأدوار عسكرية أكبر لأن اعتداداً بالقوة من هذا القبيل قد يكون ضاراً.

ورغم أن هذه الحجة تنطوي على شيء من الصحة، فإن التكاليف والأخطار التي تترتب على المحافظة على الهيمنة الأميركية عالية جداً. ليس فقط أن استراتيجية «إخماد النيران» هنا وهناك تتطلب مخاطرة الولايات المتحدة بالتورط في نزاعات فعلية أو محتملة لا علاقة لها تذكر بأمن أميركا، بل لأن استراتيجية كهذه تقتضي من الولايات المتحدة إدامة قوة عسكرية أكبر ـ وربما أكثر تكلفة ـ ما قد يكون ضرورياً في أحوال أخرى. دور الشرطي العالمي الذي تقوم به الولايات المتحدة هو الذي يفسر التفاوت الهائل بين الإنفاق العسكري الأميركي ومستويات هذا الإنفاق في الدول الصناعية الأخرى.

إذا وجهت واشنطن جهودها، بدلاً من تشجيع بلدان أوروبا الغربية وشرق آسيا المزدهرة على البقاء معتمدة في أمنها على الولايات المتحدة، لتشجيع هذه البلدان على تحمل مسؤوليتها في الدفاع عن نفسها، فإن الولايات المتحدة ستكون قد اغتنمت الفرصة للاستفادة من عالم ما بعد الحرب الباردة الذي برزت فيه مراكز قوى جديدة متعددة. بوسع أميركا الحصول على فوائد غير مباشرة من جهود دفاعية أكثر نشاطاً من جانب البلدان الديموقراطية الأخرى التي سيتعين عليها، لحماية مصالحها الحيوية الخاصة، أن تحتوي التهديدات وتشجع الاستقرار في مناطقها.

الحفاظ على تحالفات واشنطن أيام الحرب الباردة قرار مثير للشكوك من وجهة نظر المصالح الأميركية؛ والتوسع في هذه الالتزامات توجهٌ أقلّ حكمة. الاقتراحات لتوسيع الناتو، على سبيل المثال، ستُدخل الولايات المتحدة في نزاعات لا حصر لها في وسط وشرق أوروبا. توسيع الناتو سيكون له تأثير قاتل على وضع الفصيل الديموقراطي في روسيا ويعطي للمتشددين القوميين قضيةً مثالية يستغلونها؛ وسيشكل مخاطرة بمواجهةٍ مع موسكو حول منطقة توجد لروسيا فيها مصالح سياسية واقتصادية وأمنية تعود إلى عهود سابقة؛ وسيورطُ الولايات المتحدة في صراعات ونزاعات في بلدان وسط وشرق أوروبا نفسها.

المصالح الأميركية المشروعة في أوروبا لا تستدعي ركوب مخاطر كهذه. المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة هي منع قوة معادية من الهيمنة على القارة وتشكيل تهديد خطير لأمن أميركا نفسها. خطرٌ كهذا غيرُ محتملٍ على الإطلاق في المستقبل المنظور. على أي حال، لا بد من التمييز بين نزاع يهدد بتقويض توازن القوى الأوروبي وتشكيلة النزاعات الصغيرة الجارية حالياً في بعض أجزاء أوروبا الشرقية التي لا صلة له تذكر خارج منطقتها المباشرة. تورط الولايات المتحدة في حروب كهذه سيكون محاولة ضالة لإدارة دقيقة لأمن القارة.

## تعريف المصالح الحيوية

يوضح المثال الأوروبي نقطة أوسع. يجب على صنّاع السياسة في الولايات المتحدة أن يكونوا أكثر حذراً وتمييزاً في ما يتعلق بمفهوم المصالح الحيوية. عندما أكد الرئيس كلينتون أن للولايات المتحدة مصالح حيوية معرضة للخطر في هاييتي ـ مستشهداً بالرغبة في

ترويج الديموقراطية في نصف الكرة الغربي مثالاً على ذلك ـ فإنه قد أبدى فشلاً في إدراك معنى المصالح الحيوية.

لكي تكون مصلحةٌ ما حيويةً للولايات المتحدة، يجب أن تكون للمسألة مدار البحث صلةٌ مباشرة وفورية وجوهرية بالبقاء المادي والاستقلال السياسي والحرية الداخلية للولايات المتحدة الأميركية. عدم وصول الأمور إلى تلك النقطة يعني مصالح ثانوية أو سطحية، أو، كما في حالات كثيرة، عدم وجود مصلحة أمنية حقيقية على الإطلاق. من المهم أيضاً التأكيد أن كلمة «حيوي» تعني أساسي أو لا غنى عنه وليس فقط ذا صلة أو مرغوباً به. الديموقراطية في هاييتي وأجزاء أخرى من نصف الكرة مرغوبٌ فيها بالفعل، لكن من الصعب القول بأنه لا غنى عنها من أجل مصلحة أميركا. لقد كان هناك حكم ديكتاتوري في هاييتي ـ مثل مناطق أخرى في بلدان البحر الكاريبي وأميركا اللاتينية ـ دون تأثير سلبي واضح على أمن الولايات المتحدة.

كذلك لمفهوم المصالح الحيوية تعريف عملياتي. المصلحة الحيوية هي شيء يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة له لكي يكون بوسعها شن حرب كبيرة، إذا دعت الحاجة. هذا العامل الذي يوقظ الوعي ينبغي أن يكون كافياً وحده لإقناع صنّاع السياسة الأميركية بعدم استعمال هذا المصطلح بسهولة أو التعهد بالتزامات أمنية تقتضي الحكمةُ ألا تتحملها الولايات المتحدة.

## أهمية زوال التهديد السوفياتي

رغم أن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يغير طبيعة المصالح الحيوية الأميركية، إلا أنه أحدث تغييراً جوهرياً في بيئة التهديد العالمي.

خلال الحرب الباردة، كان من الممكن المحاججة بأن النزاعات التي كانت تبدو ذات أهمية محلية أو إقليمية فقط، كانت في الواقع أكثر أهمية بكثير لأنها في أحيان كثيرة كانت تشمل بلداناً تعمل بالنيابة عن الاتحاد السوفياتي. أياً كان مدى صحة هذه الآراء، فهي لم تعد واردة الآن. في غياب العامل السوفياتي أصبحت معظم النزاعات القائمة في مناطق مختلفة محدودة النطاق. قد تكون لها أهمية بالنسبة للأطراف المعنية بها ـ وربما للدول المجاورة لهاـ لكن لا احتمالات جديدة بأنها تشكل تهديداً للولايات المتحدة.

زوال التهديد السوفياتي حوّل بيئة التهديد العالمي بطريقة هامة أخرى. طيلة الحرب الباردة كانت الحكمة السائدة تؤكد أن الولايات المتحدة فقط هي التي تستطيع تحييد التهديد العسكري الذي تشكله قوة عظمى أخرى. ربما كان هناك مبالغة في هذه النظرية، حتى أثناء الحرب الباردة، فرغم أنه لم يكن بوسع بلدٍ آخر وحده، عدا الولايات المتحدة، امتلاك القوة التي يجابه بها الاتحاد السوفياتي، إلا أن تحالفاً من عدد من البلدان المتوسطة الحجم كان يستطيع القيام بذلك. البلدان الرئيسية في وسط أوروبا بشكل خاص، وحال أن استعادت توازنها بعد الحرب العالمية الثانية، كانت قادرة على احتواء توسعٍ سوفياتي ـ على الأقل في أوروبا.

على أي حال، النقاش في هذه المسألة ليس وارداً هذه الأيام. ليس هناك تهديد من قوة عظمى، والقوى الإقليمية قادرة على إبطال فاعلية تهديدات أصغر دون عون من الولايات المتحدة. فكرة أن الاتحاد الأوروبي ـ بعدد سكان يزيد في مجموعه على ٣٧٠ مليون نسمة، وناتج إجمالي كلي يبلغ ٧,٥ تريليونات دولار أميركي، وما يزيد على مليونين من القوات المسلحة ـ لا يستطيع احتواء توسُّعٍ

صربي، هي فكرة تشقُّ على السذاجة نفسها. وبالمثل، فإن القول بأن اليابان وكوريا الجنوبية والصين والقوى الأخرى في شرق آسيا لا تستطيع التعامل مع التهديد الذي يشكله برنامج كوريا الشمالية النووي هو قولٌ لا يستند إلى أي أساس. الأميركيون الذين يؤكدون أن الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على حل مشاكل كهذه يظهرون غطرسة قومية مزعجة. وقادة البلدان الأخرى الذين يبدون الرأي نفسه لهم مقاصد بعيدة تتمثل في رغبتهم في أن تواصل الولايات المتحدة تحمل مسؤولية لا مبرر لها في تكاليف الأمن الدولي ومخاطره.

يتعين على أميركا أن تتخذ لنفسها وضع جهة التوازن التي يتم اللجوء إليها كملاذ أخير في النظام الدولي. بعبارة أخرى، يتعين على الولايات المتحدة إدامة ما يكفي من القوات لتكوين جدارٍ حاجزٍ يدعم جهود القوات الأخرى في حالة ظهور تهديد توسعي محتمل عندما لا تكون هذه القوة قادرة على احتواء التهديد بإمكاناتها الخاصة. وضع تصنيف لهذه الجهود الاحتوائية الإقليمية حالةٌ نادرة، وفي ضوء غياب أي مرشح معقول يمكنه أن يشكل هيمنة تهديدية عالمية تقارن بألمانيا النازية أو الاتحاد السوفياتي، فإن الحاجة مستبعدة لأن تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية للقيام بدورها التوازني في المستقبل المنظور.

## تجنب أي تورط غير ضروري للأمم المتحدة

لن تترك استراتيجية أمنية تستند إلى الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة مجالاً للمشاركة في مشاريع حفظ السلام أو بناء الأمم التي تقوم بها الأمم المتحدة. إدارة كلينتون تراجعت إلى حد ما

عن حماستها المبدئية للمهمات العسكرية للأمم المتحدة. في إحدى المراحل فكرت الإدارة بالمشاركة في قوات أميركية في قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وبدت راغبة في إخضاع قوات أميركية لقيادة الأمم المتحدة. لكن العجز الذي أظهرته الأمم المتحدة في قيامها بمهامها في الصومال والبوسنة دفع الإدارة، فيما يبدو، لاتخاذ سياسة أكثر حذراً.

مع ذلك، تبقى الإدارة مستعدة للمشاركة بقوات أميركية في مهام للأمم المتحدة تحيط بها الشكوك ولا علاقة لها بأمن الولايات المتحدة. الكارثة في الصومال كانت تحذيراً من الأخطار المترتبة على التورط في عمليات كهذه. مع ذلك، تعلن الإدارة أن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم قوات ـ ربما تشمل قوات أرضية ـ لتخليص قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من البوسنة عند انتهاء تلك المهمة.

إضافة لمشاكل الأخطار والتكاليف الزائدة، فإن من الحكمة بالنسبة للولايات المتحدة أن تتجنب التورط في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة لسبب آخر: من المهم تعظيم القدرة الذاتية للأمم المتحدة على اتخاذ قراراتها بنفسها، والاحتفاظ بطائفة واسعة من البدائل السياسية كلما كان ذلك ممكناً. سياسةٌ تدخليةٌ ضمن ترتيباتٍ أمنية جماعية عالمية قد تكون أسوأ الخيارات الممكنة. التدخلُ الأحادي يترك، على الأقل، للمسؤولين الأميركيين حرية كاملة لأن يقرروا متى وأين وتحت أي ظروف يجدر بهم فيها استخدام القوات المسلحة للبلاد. أما العمل من خلال مجلس الأمن الدولي للوصول إلى قرارات كهذه فإنه يحد من المرونة ويخلق درجة أخرى من المخاطرة. هذه الإعاقة مقلقة بشكل خاص إذا كانت واشنطن جادة في مسألة التعاون في عمليات أمنية جماعية،

ولا تسعى فقط لاستخدام الأمم المتحدة واجهةً تعددية لأهداف أميركية. هناك بلدان أخرى ستصر على تلّقي تعويضات مقابل دعم الإجراءات التي تريدها الولايات المتحدة. وما دعوات بريطانيا وفرنسا ـ العضوين الدائمين في مجلس الأمن من أوروبا الغربية ـ للولايات المتحدة إلى أخذ «نصيبها العادل» في مخاطر قوة حفظ السلام الدولية في البوسنة، إلا نُذر بمثل تلك الضغوط.

## رفض نموذج «أبيض أو أسود» في قرارات التدخل الأميركي

كلما أبدى خبراء المعارضة السياسية رأياً في تقليم التزامات واشنطن الأمنية الرائجة، يسارع المدافعون عن الوضع الراهن دائماً إلى إطلاق صرخة «انعزالية». وجهة النظر هذه هي من ناحية أساسية نظرية اتخاذ أحد قرارين لتدخل أميركا في العالم ـ والتي تقضي بأنه لا يمكن أن يكون هناك سوى موقفين محتملين ممكنين: مع أو ضد. على الولايات المتحدة، طبقاً لهذه النظرية، إما أن تواصل العمل بسياسة تدخل عالمي دون تمييز، وهو ما ينطوي على تعريض القوات الأميركية للمخاطر في مناطق مثل الصومال وهاييتي والبوسنة، وإما تبنّي استراتيجية «أميركا القلعة» و«تعزل نفسها عن العالم».

رأيٌ كهذا هو كلمةُ حق يراد بها باطل. ليس هناك محللٌ جاد يدعو إلى إقامة جمهورية من النساك، ومن الممكن تماماً تبنّي سياسة أمنية متوسطة بين الطرفين النقيضين، التدخل عالمياً ـ وهي أساساً السياسة المعمول بها حالياً ـ وأميركا القلعة. إضافة لذلك هناك أشكال أخرى من التدخل في شؤون العالم، والشكل السياسي العسكري هو مجرد واحد من هذه الأشكال. الصلات الاقتصادية والنفوذ شكلان مهمان للغاية، ويبدو أن أهميتهما تزداد. كذلك

العلاقات الدبلوماسية والثقافية مهمة، خصوصاً في عصر ثورة المعلومات.

ليس هناك ما يدعو إلى أن يكون للولايات المتحدة مواقف متماثلة على امتداد كل محور اشتباك. ومن المعقول تماماً أن تكون لها علاقات اقتصادية وثقافية شاملة مع بقية العالم ـ إلى جانب دبلوماسية نشطة ومبدعة ـ دون أداء دور شرطي العالم. ولا تحتاج أميركا لخفض نشاطها إلا في مجال ارتباطاتها العسكرية.

سياسةٌ للاستقلال الاستراتيجي تقوم على أساس دور أكثر تواضعاً وقابلية للدوام في العالم من جانب الولايات المتحدة. وهي سياسة تأخذ في الحسبان التغيرات الجوهرية التي حدثت في العالم في السنوات الأخيرة، وتسعى لجعل الولايات المتحدة في وضع تستفيد منه من بروز بيئة سياسية واقتصادية وعسكرية متعددة الأقطاب. وسيكون من شأنها إنهاء سياسة التدخل غير المشروع التي تتطلب موازنة عسكرية تزيد في حجمها عن الموازنات العسكرية لكل البلدان الصناعية مجتمعة، والتي عرّضت القوات الأميركية للمخاطر في أماكن لا صِلة لها بها مثل الصومال وهاييتي. استراتيجيةٌ أمنيةٌ جديدة ستُمكّنُ الولايات المتحدة من إجراء خفض جوهري على نفقاتها وبنيتها العسكرية، مع البقاء في وضعٍ أفضل لحماية أمنها القومي.

سياسةٌ للاستقلال الاستراتيجي ستكون أيضاً متسقة مع قيم جمهورية دستورية تقوم على مبدأ حكومة محدودة. إن حياة الأميركيين وحرياتهم ومواردهم المالية ليست متوفرة، بوجه حق، لتنفيذ أي مهمة تناسب نزوات القادة السياسيين. الحكومة الأميركية

تتحمل مسؤولية دستورية وأخلاقية في حماية أمن الجمهورية الأميركية وحريتها. ولا تفويض دستورياً وأخلاقياً بالمخاطرة بالأنفس والموارد للقيام بدور شرطي الكرة الأرضية أو تشجيع الديموقراطية، أو تحقيق أهداف أخرى على أجندة السياسة الخارجية للبيروقراطية الأميركية.

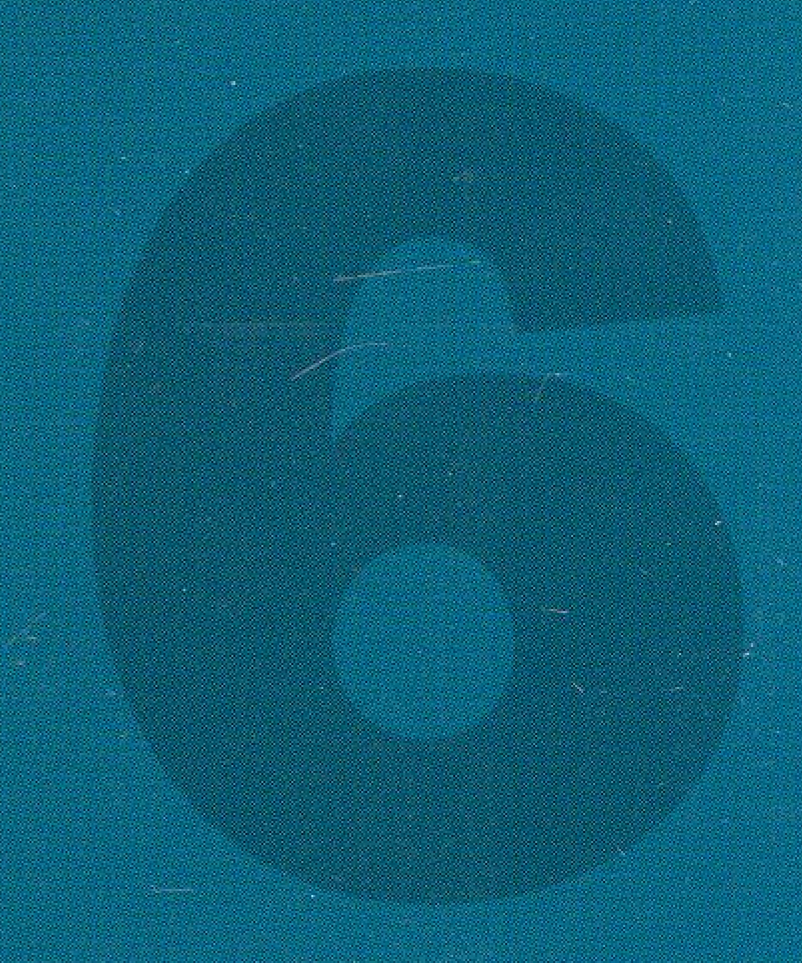
# فهرس الأعلام

# فهرس الأماكن



WWW.MISBAHALHURRIYYA.ORG

مشروع غير ربحي لمعهد كيتو لا يتبع لأي حزب، وعمله تعليمي يسعى إلى طرح آراء الحرية في المجتمع لصانعي القرار، والمراقبين، ورجال الأعمال، والطلاب ووسائل الإعلام في الشرق الأوسط. ومن أجل هذا الهدف سوف ينشر المشروع مقالات رأي، وتقارير خاصة بالسياسات، وترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة. ومن خلال الكتب، والصحف، وشبكة الإنترنت وغيرها من الأدوات باللغة العربية، سوف يجلب «مصباح الحرية» إلى شعوب الشرق الأوسط رسالة عن الحرية، والمبادرة في إقامة المشاريع، والتعاون السلمي ليحلّ مكان الحكم الاستبدادي، والتبعية والصراع الذي ميّز جزءاً كبيراً جداً من تجربتهم.



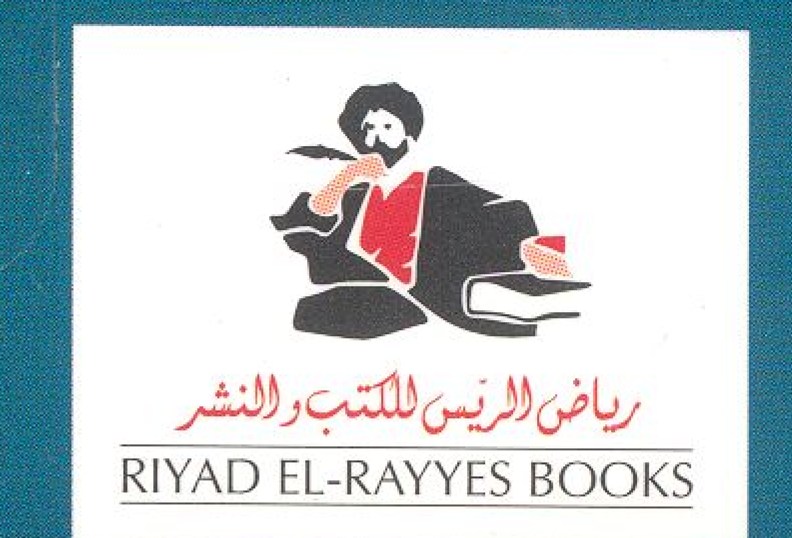


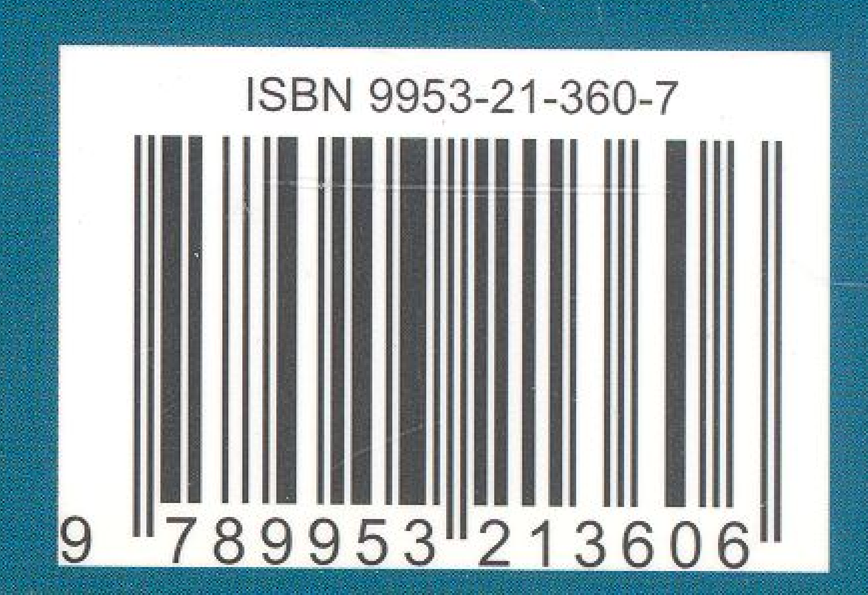

# السلام والتوافق الدولي

«رأى الليبراليون الكلاسيكيون أن الحرب هي البلاء الأكبر الذي يمكن لسلطة الدولة أن تجعله يحيق بالمجتمع. الإنسانيون، شأنهم شأن المسيحيين، وآخرون كثيرون أبدوا اشمئزازهم من المذابح الجماعية التي تتصف بها الحروب. لكن الليبراليين أضافوا شيئاً آخر إلى الحجج التي ساقوها ضد الحرب كما يتبين من مقال لودفيغ فون ميزس في هذا الجزء من السلسلة. الليبراليون أدركوا أن الحرب تمزق الأشكال السليمة من التعاون: العائلات، علاقات الأعمال، والمجتمع المدني. وأنها كذلك تلحق دماراً بمجمل عملية التعاون الاجتماعي والتخطيط بعيد المدى. تبعاً لذلك، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية لليبرالية هو منع الملوك من تعريض رعاياهم للأخطار في حروب لا ضرورة لها. وقد أكد آدم سميث أنه ليس هناك الكثير مما يلزم لإيجاد مجتمع ينعم بالسعادة والرخاء أكثر من «سلامٍ وضرائب سهلة وإدارةٍ مقبولة للعدالة».

(من الكتاب)





ISBN 9953-21-360-7
9 789953 213606